# المدخل لدراسة علم القواعد الفقهية وكيفية البحث فيها

أ.د. محمد عبد اللطيف قنديل
رئيس قسم الفقه العام

بسم الله الرحمن الرحيم

# المقدمة

الحمد لله الذى خلق المخلوقات من ظلمة العدم بنور الإيجاد، وجعلها دليلاً على وحدانيته، وشرع شرعاً اختاره لنفسه، وأنزل به كتابه وأرسل به سيد العباد، فأوضح لنا محجته وقال: هذه سبيل الرشاد - صلى اللهم عليه وعلى آله وصحبه وأتباعه وأحبابه صلاة زكية بلا نفاد.

وبعد

فإن الشريعة الإسلامية قد امتازت عن غيرها من الشرائع السماوية السابقة؛ لكونها أوفى الشرائع بتحقيق مصالح العباد وإسعادهم، وقد جعلها الله - تعالى - خاتمة الشرائع لما اشتملت عليه من مرونة ويسر، ومن جملتها الفروع الفقهية التى بها تصح العبادات والمعاملات، وناهيك بالفقه شرفاً قول سيد البشر - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين»[1].

وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «ما عُبِدَ الله - سبحانه وتعالى - بشئ أفضل من فقه فى الدين»[2] وعن سفيان بن عيينة - رضى الله عنه - قال: «لم يعط أحد بعد النبوة أفضل من العلم والفقه فى الدين»[3].

---

(١) متفق عليه من رواية معاوية - رضى الله عنه -

(٢) رواه الترمذى فى كتاب العلم، باب مَا جاء فى فضل العلم على العبادة رقم ٢٦٨١.

(٣) ذكر ذلك الخطيب فى الفقيه والمتفقه ١٦/١، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم ٢٥/١ باب تفضيل العلم على العبادة.

وقال أبو هريرة وأبو ذر - رضى الله عنهما - «باب من العلم نتعلمه أحب إلينا من ألف ركعة تطوعا»[1].

وقال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - لموت ألف عابد قائم الليل صائم النهار أهون من موت العالم، البصير بحلال الله وحرامه[2].

فإذا كان الفقه بهذه المرتبة الشريفة، كان الاهتمام به فى الدرجة الأولى؛ لأن سبيله سبيل الجنة، والعمل به حرز من النار، وهذا لمن طلبه واشتغل به للتفقه فى الدين على سبيل النجاة، لا لقصد الترفع على الأقران والجاه - نسأل الله - تعالى - أن يجعل أعمالنا وأقوالنا ابتغاء وجهه الكريم -

ولكيفية الخطوط المتبعة لكتابة البحث العلمي خصوصا فى مجال الفقه المذهبى قمنا بتجميع هذه المحاضرات التى من خلالها يتضح للباحث والباحثة أهمية البحث العلمى وكيفيته، مع إعطائه فكرة موجزة عن المذاهب الفقهية الأربعة وأهم المصادر المؤلفة فيها.

وذلك ليتمرن الطالب على البحث العلمى، وينطبع على المنهجية التى اتسمت بها أبحاث أسلافنا العلماء، ويطلع على أمهات المصادر والمراجع، فتتفتح المدارك، وتتكون الشخصيات العلمية من خلال البحث والعرض والتحليل، وبهذا يسمو الفكر ويحسن التعبير، فينطلق الطالب من الميدان النظرى إلى الميدان العملى، ومن حيز المقعد والمحاضرة إلى عالم المكتبات

---

(١) ذكر ذلك الخطيب فى الفقيه والمتفقه ١٦/١، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم ٢٥/١ باب تفضيل العلم على العبادة.

(٢) أورده ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ٢٦/١ باب تفضيل العلم على العبادة.

والمصـادر وطرائـق البحـث حيث تتسع الآفـاق فيحسن الاختيـار والمحاكمـة والربط، ورد الفروع إلى الأصول وغير ذلك مما يحتاج إليه فى حياته العلميـة والعملية.

وأخيراً وليس بآخر نرجو من الله - عز وجل - العون والمثوبة، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يحقق الغاية المرجوة منـه، وينفـع به طلاب العلم وأهله، إنه ولى ذلك والقادر عليه.

دكتـور

محمد عبد اللطيف قنديل

# القسم الأول

# البحث العلمي وأصوله

## تعريف البحث:

بحث عنه، كمنع، فتش ونقب،

وفي الاصطلاح عرفه بعضهم: بأنه الفحص والتقصي المنظم لمادة علمية في موضوع ما، من أجل إضافة المعلومات إلى المعرفة الإنسانية أو المعرفة الشخصية.

وعرفه البعض الآخر بأنه: محاولة لاكتشاف المعرفة، والتنقيب عنها، وتنميتها وفهمها وتحقيقها بتقصي دقيق، ونقد عميق ثم عرضها عرضاً مكتملاً بذكاء وإدراك.

وبدهي أن يختلف العلماء في تعريف البحث، لاختلاف ميادينه وغاياته، ولسنا هنا بصدد استقصاء تلك التعاريف أو مناقشتها، فهذا أمر يخرج عن موضوعنا الذي يكفينا منه أن نقف على حد البحث وتعريفه عند بعض العلماء.

وقد يتساءل طالب عن تعريف البحث الديني وحقيقته وحده، والحق أن الإسلام الحنيف يشمل جميع مناحي الحياة الفردية: العقلية والروحية والنفسية، كما يشمل الحياة الاجتماعية بجميع فروعها ودقائقها، من تنظيم الأسرة إلى أكبر ميادين الجماعة بشكلها السياسي والاقتصادي والثقافي وغير ذلك، فلابد

من تحديد نوع ذلك البحث الدينى حتى يسهل تعريفه، فقد يكون البحث فى العقيدة، أو التفسير أو الحديث أو الفقه أو الأصول... وغير ذلك، فالبحث فى واحد من هذه العلوم يختلف عن غيره، وإن كان يربط بينها جميعاً قاسم مشترك هو الكشف عن حقيقة الدين التى تتصل بذلك الموضوع. فقد يكون البحث فى التفسير أو الحديث من الناحية الأدبية فينسحب على ذلك التعرف الأدبى، وقد يكون فى بيان الأحكام فيتعين فى حقه أقوال الفقهاء والأصوليين، ومع هذا فبوسعنا أن نطلق تعريفاً عاماً على البحث الدينى فنقول:

هو كل موضوع يحاول بيان الأحكام التى تتصل بجانب من جوانب الحياة، بياناً واضحاً، أو يسعى إلى حل مشكلة فى ضوء الدين، من خلال دراسة عميقة مبنية على فهم سديد وادراك صحيح ومنهج سليم.

وما دامت دراستنا مبنية على الإسلام، فيمكن أن يكون تعريفنا للبحث الإسلامى:

هو كل دراسة موضوعية تبين الأحكام التى تتصل بجانب من جوانب الحياة بياناً واضحاً، أو تعالج مشكلة – اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية... – من خلال قيم الإسلام وأحكامه – تستند إلى فهم سديد وفحص عميق وإدراك صحيح ومنهج سليم.

**أهم ما يتميز به الباحث من صفات.**

من الأهمية بمكان أن يتميز الباحث بصفات علمية فى مجال البحث والدراسة من أهم هذه الصفات.

١) أن يكون موضوعياً فى بحثه بعيداً عن الأهواء والأوهام يثبت ما يراه الحق، وما يقود إليه الدليل وإن خالف ميله وهواه.

٢) أن يكون دقيقاً فى عملـه نظامياً منطقياً، يلتزم الأمانـة فـى النقـل والنقـد والعرض.

٣) أن يكـون الباحث علـى جـانب مـن العلـم والمعرفـة، قـادراً علـى التـأمل والتفكير والاستنباط، كي يستطيع الوقـوف علـى دقـائق الأمـور، ويحسـن الربط بينها، ويوفق فـى عرضها وبيانها.

وكثرة المطالعة، و راءة الو اسعة المركزة الهادفة من أهم عوامـل نجـاح الباحث إلى جانب موهبته وذكائه، لكل هذا كان من الواجب على الطـالب ألا يدخر وسعا فى القراءة والاطلاع، فالمطالعة هى المنهل الغزير الذى يروى غليل الباحث، ويوسع آفاق معرفته ويعمقها.

ومن هنا كان من الواجب على الباحث ألا يدع كتابـا أو موضوعـا تنـاول بحثه أو جانبا من بحثه إلا أن يطلع عليه، ويدرسه دراسة فاحصة عميقـة مبنية علي الفهم الدقيق، والانتبـاه الشـديد خشـية الوقـوع فـى أخطـاء قد تكون فاحشة بسبب سوء الفهم أو الخطأ فى النقل أو التفسير والتأويل.

ومما تجدر الإشارة إليه أن لا يعتبر الباحث أن كل مـا وصـل إليـه غيره هو من الأمور المسلم بها، وأنها حقـائق لا يعتريهـا الشـك أو لا يعتورهـا الخطأ، ذلك لأن بعض الآراء يبنى علي أساس غير سليم، من هنا وجب على الباحث أن يمحص ويفحص مـا يقرأ فيعتمد مـا يقوم علـى دعـائم سليمة قويمة، ويرد غيره.

٤) يحترم آراء الآخرين، ولا يؤدى به الغرور العلمى إلى الحط من آراء غيره. أو النيل من شخصياتهم – وإن كان على صواب فيما ينقد أو يعرض – فكل هذا يشين بحثه ويحط مـن مكانتـه وقوتـه، وينفر القـارئ من مطالعتـه، وإن

التزام أدب البحث والموضوعية العلمية يجنب الباحث الزلل فى مثل تلك المتاهات التى ترفضها روح البحث، ولا يرضى بها منصف.

## أهمية البحث:

لا تخرج الغاية من البحث - وإن اختلفت ميادينه - عن واحد من الأمور الآتية:

(اختراع معدوم، أو جمع متفرق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطول، أو ترتيب مخلط أو تعيين مبهم، أو تبيين خطأ) وقد يَتفرّعُ على هذه الغايات غايات أخرى ولكن يمكن أن ترد إلى واحدة من الأمور المذكورة وجميعها تبتغى مزيد الخير للإنسان ومن حوله.

## المراحل العلمية التى تؤدى إلى نجاح الباحث

### ١) اختيار الموضوع:

يعد حسن اختيار الموضوع من العوامل القوية فى نجاح البحث، فلابد للطالب أن يختار البحث الذى يلاقى صدى قويا فى نفسه، وتجاوبا تاما مع ميله وفكره فلا يختار موضوعا لا يميل إليه، أو آخر يخالف عقيدته، حتى لا يتعثر فى خطواته، أو يخفق فى عمله، فكما أن المرء يختار صديقه اختيارا من بين زملائه لأنه ينسجم معه، ويقدر أحواله، ويشعر بشعوره، ولا يستطيع أن يصاحب انسانا يغايره فى تفكيره وميوله، كذلك تعتبر كل هذه الأمور فى اختيار الموضوع، فإن الباحث يعيش مع موضوعه ليله ونهاره يستحوذ عليه، ويستفرغ منه كل طاقته سواءا أكان موضوعه بحثا كبيرا أو صغيرا، خاصا أو عاما، مما سيحاضر فيه أو مما سيطبع وينشر. وتتجلى هذه الأهمية

بوضوح فى الدراسات العليا فى اعداد رسالة (الماجستير) أو (الدكتوراه). التى تناقش أصولها وفروعها على ملأ من المتخصصين وأهل العلم وطلابه، بين يدى أكابر العلماء، من هنا كان الموضوع صورة عن صاحبه، لأنه يتفاعل معه تفاعلاً تاما، وهو ثمرة فكره وجهوده. لكل هذا يجب أن يحسن الطالب اختيار الموضوع، فيعرف أبعاده وغايته، وهل فى مقدوره أن يوفيه حقه من البحث الدقيق والعرض المناسب؟ فيقدر خطواته ونتائجه وما يترتب عليه، كل هذه الأمور يجب أن يراعيها الطالب قبل اختيار الموضوع، ومن الضرورى جداً أن يقدر أهمية الموضوع وجدته وطرافته، فلا يختار موضوعاً قد سبقه غيره إليه، فأشبعه تحليلاً وبياناً، اللهم إلا إذا كان غيره قد تناول جانباً من جوانبه، فلا بأس فى أن يختار جانبا أخر.

ومن أهم عوامل نجاح الموضوع أن يكون خصبا حيويا له صلة قوية بميل الطالب. وكلما اتسعت دائرة الانتفاع به ازدادت أهميته، ومما يسهل على الباحث اختيار الموضوع المناسب أن يراجع امهات المصادر والمراجع التى تتناول العلم الذى يود أن يختار موضوعه فيه، فيقف على ما قد كتب وعلى ما سبق إليه، ويعرف ما لم يطرق من الأبحاث بعد، فيختار موضوعه فى ضوء ذلك، ثم يعرضه على استاذه المشرف فيلقى القبول أو التعديل والتبديل.

## ٢- خطة البحث الأولى:

إذا تم اختيار الموضوع فى ظلال ما بيناه من الجدة والأهمية والطرافة ووفرة المصادر - لابد للباحث من أن يضع الخطوط الكبرى لمنهج بحثه، ويعرف الغاية التى يحققها منه.

٣- مصادر البحث ومراجعه:

من أهم ما يدفع بالبحث إلى النجاح كثرة مصادره ومراجعه، واستيفاء الباحث الاطلاع عليها جميعها أو على معظمها، وإن وقوف الباحث على المصادر التى يحتاج إليها وحسن استفادته منها يعد حجر الأساس لرسالته أو موضوعه. وسنذكر أهم المصادر والمراجع التى يحتاج إليها الباحث فى مادة الفقه الإسلامى فى القسم الثانى - إن شاء الله تعالى -

٤- جمع المادة العلمية:

وذلك بقراءته للموضوع الذى اختار البحث فيه قراءة مستوعبة فاحصة يصل من خلالها إلى أعماق موضوعه.

٥- وضع خطة للبحث:

مما تجدر الإشارة إليه أن البحث بدون خطة سابقة مدروسة بدقة وعناية مضيعة للوقت.
فخطة البحث هى رسم صورة متكاملة عنه، وكل عنصر فيها يكمل جانباً من جوانب تلك الصورة.

٦- كتابة البحث وإخراجه:

وذلك بأمانة وموضوعية بصورة تظهر من خلالها شخصية الباحث من خلال بحثه، فلا يكتفى بالجمع والنقل، بل عليه أن يبدى رأيه فى المكان المناسب، ولا يسلم بكل ما يقال إلا بعد دراسة وفحص، بكل أدب واحترام لآراء الآخرين. زينته التواضع وترك الغرور العلمى، متجنباً التكرار مع العناية الفائقة بالأسلوب، ملتزماً بعلاقات الترقيم - الفاصلة والفاصلة

المنقوطة، والنقطة، والنقطتان، وعلامة الاستفهام وعلامة التعجب والمعترضة - (، ؛. : ؟ ! -).

## ٧- بين المقدمة والخاتمة:

بعد الانتهاء من عرض الموضوع عرضاً علمياً وتدوينه، يكتب الباحث خاتمة له، يراعى فيها الايجاز، فيذكر أهم النتائج التى حققها الموضوع، أو الأراء والاقتراحات التى يراها الباحث جديرة بالاهتمام والابراز وجذب انتباه القارئ إليها. على ألا يجعل خاتمة بحثه تكرراً لما جاء فيه.

وجل الباحثين يكتبون مقدمة أبحاثهم بعد تمامها وكمالها، فيذكر الباحث الأسباب التى حملته على دراسة الموضوع، ويبين منهجه فى بحثه فيفصل الأبواب والفصول، ويشير إلى جهود المشرف عليه كما ينوه بالشكر لكل من قدم له خدمة طيبة من أجل بحثه.

وبهذا يقف مطالع المقدمة والخاتمة على منهج الموضوع وأهميته ونتائجه، من غير أن يقضى وقتاً طويلاً فى التعرف إلى ذلك بتقليبه وتصفحه.

## ٨ - فهارس البحث:

من أهم ما يسهل على القارئ الاستفادة من بحث أو كتاب وجود الفهارس فيه، وأهم هذه الفهارس فهرس تفصيلى لموضوعات البحث، وفهرس المصادر والمراجع، يرتب على حروف الهجاء، ويفصل بعض المؤلفين بين المؤلفات القديمة والحديثة، فيذكر القديم مرتبا على حروف الهجاء، ثم يذكر الحديث مرتبا على حروف الهجاء أيضاً، ويضع للأولى عنوانا (المصادر

القديمة) وللثانية عنوانا (المصادر الحديثة).

ولا بأس بترتيب مصادر البحث ومراجعة ترتيبا أبجديا وفق علومها، فتذكر مصادر التفسير فالحديث ثم مصادر الفقه وأصول الفقه ويلحق بها غيرها، إذا كان بحثه فى علم من علوم الشريعة، وإذا كان أدبيا يذكر مصادر الأدب، فكتب النقد، فكتب النحو، فالمعاجم، فالتراجم ونحو هذا...

وقد يستعين فى اعداد بحثه بكتب أجنبية فيذكرها فى فهرس المصادر بعد المؤلفات العربية.

ويرجح بعضهم ترتيب المصادر على المؤلفين فيذكر كل مؤلف وماله من مصادر، ويراعى الترتيب الأبجدى فى أسماء المؤلفين أيضا، ولا مبرر لهذا الترجيح سوى أنه مقتبس من الكتب الأجنبية.

وفى الموضوعات المطولة كرسائل الماجستير والدكتوراة توضع فهارس للأعلام والأماكن، وفهرس لآيات القرآن الكريم، وفهرس للأحاديث النبوية، وفهرس للأشعار والامثال. ويراعى فى ذلك كله الترتيب الابجدى أيضا.

## ٩- طباعة الموضوع:

قد يحتاج الباحث إلى طباعة موضوعه على المكتاب (الآلة الكاتبة)، فإذا كان موضوعه موجزا بين عشرين وثلاثين صفحة، يفضل أن يدفعه إلى الكاتب جملة واحدة، وإذا كان فوق ذلك يحسن به أن يدفع كل فصل أو مبحث متكامل إلى الكاتب وذلك – بعد استيفاء جميع خطوات تدوين الموضوع السابقة ومراجعته – وكلما انتهت طباعة فصل راجعه وصححه، ولابد من

مراعاة حسن عرض المطبوع، وترك هوامش جانبية كافية تسد حاجة التجليد والتعليق.

ومن أهم ما يجب الانتباه إليه في الصفحات المطبوعة على المكتاب عدة سطور الصفحة، فلا تكون الاسطر متقاربة من بعضها تتعب القارئ، ولا تترك بينها فراغات كبيرة فتتضاعف صفحات الموضوع. وخير الأمور أوسطها، وعدة سطور الصفحة النموذجية خمسة وعشرون سطراً، متوسط كلمات السطر احدى عشرة كلمة تقريباً.

وكلما انتهى الباحث من تدوين فصل دفعه إلى المكتاب فينتهي من كتابة رسالته أو موضوعه وقد قارب الانتهاء من طبعه، وهذا خير له من أن يؤجل الطباعة إلى ما بعد الانتهاء من تدوين الموضوع جميعه، وتبدو أهمية هذه الملاحظة في الرسائل الكبيرة وللباحثين المؤقت لابحاثهم فترة زمنية محددة.

١٠- تجليد البحث:

إذا كان الموضوع كبيراً يحسن بالباحث أن يدفعه إلى المجلد ليقوم بتجليده حفاظاً على أوراقه من التناثر أو الضياع، وإذا كانت أوراقه قليلة يحفظها في مصنف أو نحوه، بعد أن يكتب على الصفحة الأولى عنوان البحث واضحاً، ويكتب تحته اسمه، ثم اسم المشرف عليه والدرجة التي أعد البحث من أجل الحصول عليها[١].

---

(١) انظر: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر ٩٩ - ١٢١ بتصرف د. محمد عجاج الخطيب الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت.

## الفرق بين المصادر والمراجع:

**المصادر:** هى ما يحوى مادة عن موضوع ما وبعبارة أخرى هى الوثائق والدراسات الأولى منقولة بالرواية، أو مكتوبة بيد مؤلفين ثقات أسهموا فى تطور العلم أو عاشوا الأحداث والوقائع، أو كانوا طرف مباشراً فيها، وكانوا هم الواسطة الرئيسة لنقل العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة.

ويلحق بالمصادر – أيضاً مسجلات الداووين الحكومية وما ينشره الكتاب بأقلامهم فى الدوريات العلمية والصحف والمجلات.

**أما المراجع:** فهى التى تعتمد فى مادتها العلمية أساسا على المصادر الأصلية الأولى، فتتعرض لها بالتحليل والنقد، أو التعليق أو التلخيص.

كما لا يوجد هناك مانع عند بعض العلماء المهتمين بالناحية البحثية من إطلاق كلمة «مصدر» على كلا النوعين وعدم الميل إلى التفرقة.

المهم أن البحث الأصيل هو الذى يعتمد على تلك النوعية من المصادر فالكتب الحديثة حول الموضوعات والدراسات العريقة لا يمكن اعتبارها مصادر، وإنما يكون الرجوع إليها استئناسا بمناهجها وتتبعا لتطور الموضوع وتوجيهه لدى المؤلفين المحدثين.

ومن الخطأ الفادح أن يبنى طالب الدراسات العليا دراسته وبحوثه عليها إلا إذا كانت مناقشة لفكرة معروضة أو ناقدة أو مؤيدة لها.

ومن أجل إبراز الأهمية العلمية للمصدر الأصيل فإنه عند توافر مصادر متعددة عن نقطة واحدة فى البحث فإنه يثبت بالهامش المصدر الأقدم؛ لأنه هو الأصل، وبخاصة إذا كان اعتماد المتأخر على السابق واضح.

أما إذا كان المصدر الأول المنقول منه مفقوداً أو مخطوطاً يصعب الحصول عليه، أو احتوى المصدر المتأخر على جوانب فى البحث لم يستوفها المصدر المتقدم، فلا مانع حينئذ من إثبات المصدر المتأخر.

وإذا كان ولابد من ذكر مصادر عديدة في نقطة ما خلال البحث والدراسة فإنه يجب مراعاة ترتيب أسبقية مؤلفيها، ويفصل بين المصدر والمصدر بفاصلة منقوطة[1].

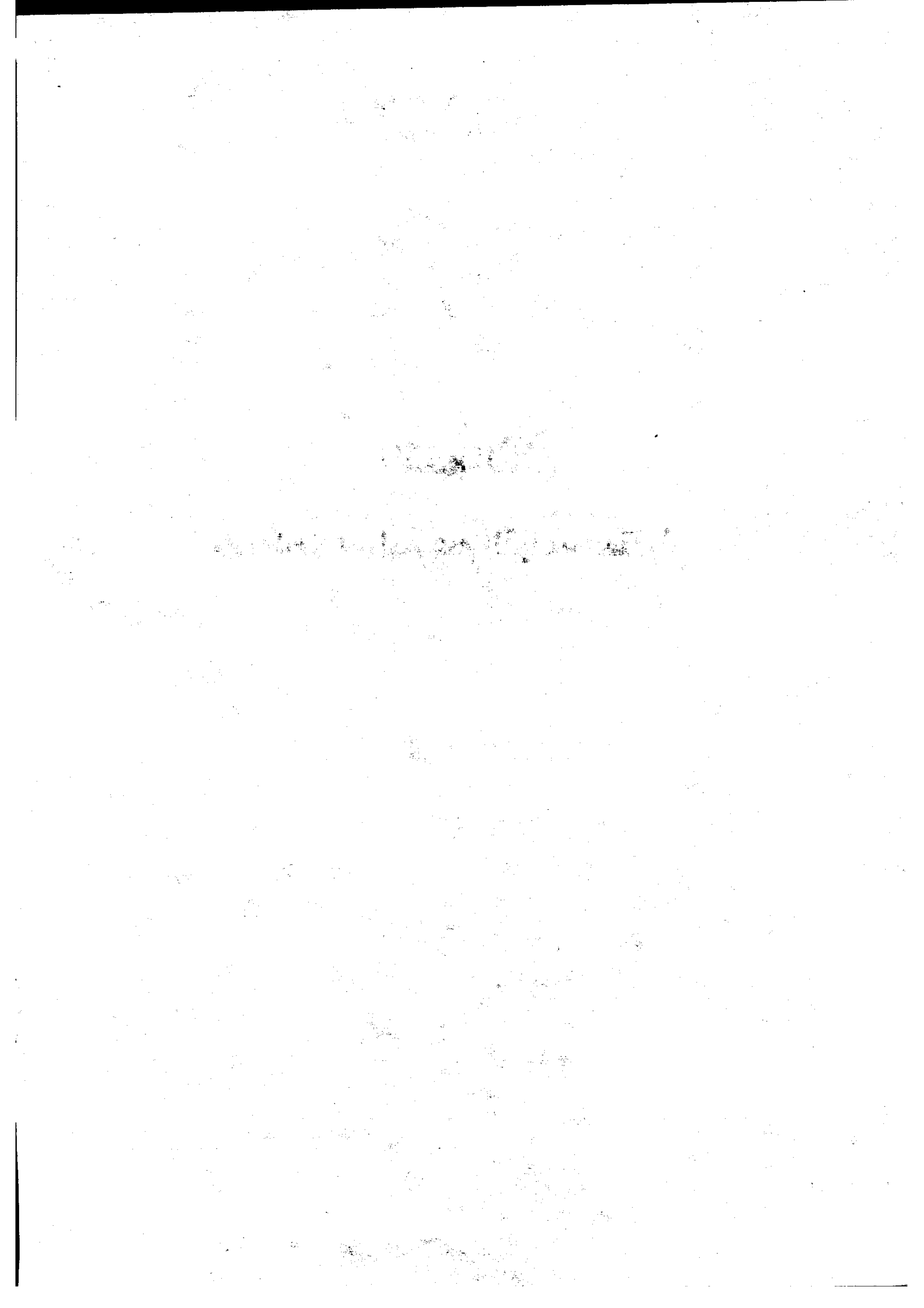
فعلى سبيل المثال فى الفقه الحنفى لو أن علاء الدين السمرقندى تناول قضية ما من القضايا فى كتابه تحفة الفقهاء، وتناول نفس القضية الإمام علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى فى كتابه بدائع الصنائع وأراد الباحث أن يثبت هذين المصدرين لنقله عنهما فيثبت أولاً تحفة الفقهاء للسمرقندى لأنه توفى سنة ٥٤٠ هـ ثم يثبت بعد ذلك بدائع الصنائع للكاسانى لأنه توفى سنة ٥٨٧هـ فالسمرقندى أقدم وهكذا فى بقية المذاهب الأخرى.

---

(١) انظر: دراسات حول النصوص العلمية ١٦ – ١٨ بتصرف أ. د. مصطفى فرج فياض.

# القسم الثانى

## مدخل لدراسة علم القواعد الفقهية



## أولاً : معنى القواعد الفقهية والتعريف بها

القواعد جمع قاعدة ومعنى القاعدة فى اللغة: أساس البناء ومنه قوله تعالى: "وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل"(١)، وقواعد البيت اساسه "بالكسر" جمع أس، ومنه "فأتى الله بنيانهم من القواعد"(٢).

قال الزجاج: القواعد أساطين البناء على تعمِّدُه، من قولهم: بنى أمره على قاعدة.

وقال أبو عبيد: قواعد السحاب: أصولها المعترضة فى آفاق السماء.

وقالوا فى المرأة التى قعدت عن الحيض والأزواج: قاعد والجمع قواعد ومنه قوله تعالى: "والقواعد من النساء اللاتى لا يرجون نكاحاً"(٣).

ومن معانى القاعدة فى اللغة الضابط - وهو الأمر الكلى ينطبق على جزئيات، مثل قولهم: "كل أذون ولود وكل صَمُوخ بيوض".

وأما معنى القاعدة فى الاصطلاح فقد اختلف الفقهاء فى تعريف القاعدة الفقهية بناء على اختلافهم فى مفهومها هل هى قضية كلية أو قضية أغلبية؟

فمن نظر إلى أن القاعدة الفقهية قضية كلية عَرفها بأنها: "الأمر الكلى الذى ينطبق عليه جزئيات كثيرة تفهم أحكامها منه". ومن نظر إلى أن القاعدة الفقهية قضية أغلبية نظراً لما يستثنى منها.

---

(١) ١٢٧ سورة البقرة.
(٢) ٢٦ من سورة النحل.
(٣) ٦٠ من سورة النور.

عَرفَها بأنها: "حكم أغلبى - أو أكثرى - ينطبق على معظم جزئياته لتعرف أحكامها منه".

وأما القاعدة فى اصطلاح الأصوليين والنحاة فهى تختلف عن معناها عند الفقهاء اختلافاً يسيراً حيث إن الأصوليين والنحاة لم يختلفوا على كلية القاعدة الأصولية أو النحوية فقد عرّفوها بقولهم: "هى حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه". مثل قولهم: "الأمر إذا تجرد عن القرائن أفاد الوجوب". وقول النحاة: "الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب".

والقواعد الفقهية يسمى أمثالها اليوم فى الاصطلاح القانونى "مبادئ" جمع "مبدأ" وقد عَرفَها الشيخ مصطفى بن أحمد الزرقا فى كتابه المدخل الفقهى بأنها: "أصول فقهية كلية فى نصوص موجزة دستورية تتضمن أحكاماً تشريعية عامة فى الحوادث التى تدخل تحت موضوعها.

كما عرفها الدكتور محمد أنيس عبادة "بأنها قضية كلية يتعرف منها أحكام الجزئيات المندرجة تحت موضوعها"(١).

## ثانياً: كيفية التخريج على القاعدة:

الطريقة التى نعرف بها حكم المسألة محل السؤال: أن نأتى بموضوع السؤال ونجلعه موضوعاً للصغرى. ونأتى بموضوع القاعدة ونجعله محمولاً للصغرى. ثم نأتى بالقاعدة ونجلعها قضية كبرى فيتكون عندنا قياس من الشكل الأول نحذف المكرر فينتج حكم المسألة. فلو سئلت هل الوضوء يحتاج

(١) انظر: الوجيز فى شرح القواعد الفقهية للبورنو ١٦.

إلى نية؟ نقول: الوضوء عبادة. وكل عبادة تحتاج إلى نية، إذن الوضوء يحتاج إلى نية. وكذلك صلاة الضحى هل يشترط لها نية؟

وكذلك استحقاق الأخوة الأشقاء مع الأخوة لأم من الميراث؟ نقول استحقاق الأخوة الأشقاء مع الأخوة لأم ثابت بالاجتهاد، والاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد، نحذف المكرر فينتج: استحقاق الأخوة الأشقاء مع الأخوة لأم لا ينقض بالاجتهاد[1].

## ثالثاً: الفرق بين القواعد الفقهية والقواعد الأصولية والنحوية:

إذا نظرنا إلى تعريف كل منها نلاحظ أن قواعد الأصول والنحو قواعد كلية لا استثناء فيها بمعنى أنه لا تخرج جزئية منها عن حكم قاعدتها فمثلا: كل أمر لم يقترن به ما يصرفه عن الوجوب دلّ على الوجوب قطعاً. وكل فاعل كان مرفوعاً وكل مفعول به يجب أن يكون منصوباً.

وأما القواعد الفقهية فقد رأينا أن من الفقهاء من عرّفها بأنها "حكم أغلبى" بمعنى أن أحكامها ليست كلية بل هى أغلبية أو أكثرية. غير مطردة حتى قيل "ومن المعلوم أن أكثر قواعد الفقه أغلبية". ومع ذلك فنرى الفقهاء عموماً عند حديثهم عن هذه القواعد يقولون إنها قواعد كلية – كما رأينا فى تعريفاتهم.

فهل قولهم: إن قواعد الفقه أغلبية ناقض لكلية هذه القواعد أو قادح في عمومها؟

الجواب: نقول: حينما أرجع الفقهاء المحققون المسائل الفقهية عن

---

(١) انظر: المواهب الجلية فى شرح القواعد الفقهية الكلية ٩ د/ عبد التواب حلمى.

طريق الاستقراء إلى قواعد كلية كل منها ضابط وجامع لمسائل كثيرة، واتخذوها أدلة لإثبات احكام تلك المسائل رأوا أن بعض فروع تلك القواعد يعارضه أثر أو ضرورة أو قيد أوعلة مؤثرة تخرجها عن الاطراد فتكون مستثناه من تلك القاعدة ومعدولاً بها عن سنن القياس، فحكموا عليها بالأغلبية لا بالاطراد(١).

فمثال الاستثناء بالأثر جواز السلم والإجارة فى بيع المعدوم الذى الأصل فيه عدم جوازه، ومثال الاستثناء بالاجماع عقد الاستصناع، ومثال الاستثناء بالضرورة طهارة الحياض والآبار فى الفلوات مع ما تلقيه الريح فيها من البعر والروث وغيره.

ولكن العلماء مع ذلك قالوا: إن هذا – أى الاستثناء وعدم الاطراد – لا ينقض كلية تلك القواعد ولا يقدح فى عمومها للأسباب الآتية:

أولاً: لما كان مقصد الشارع ضبط الخلق الى القواعد العامة – وكانت القواعد التى قد جرت بها سنة الله أكثرية لا عامة، وكانت الشريعة موضوعة على مقتضى ذلك الوضع – كان من الأمر الملتفت اليه إجراء القواعد على العموم العادى لا على العموم الكلى العام الذى لا يتخلف عنه جزئى ما.

ويقول الشاطبى: فى موافقاته تأييداً لهذا: إن الأمر الكلى إذا ثبت فتخلف بعض الجزئيات عن مقتضاه لا يخرجه عن كونه كلياً. وأيضاً فإن الغالب الأكثرى معتبر فى الشريعة اعتبار القطعى.

وثانياً: لأن المتخلفات الجزئية لا ينتظم منها كلى يعارض هذا الكلى

---

(١) انظر: الوجيز ص ١٨.

الثابت وهذا شأن الكليات الاستقرائية - وإنما يتصور أن يكون تخلف بعض الجزئيات قادحا فى الكليات العقلية - فالكليات الاستقرائية صحيحة وإن تخلف عن مقتضاها بعض الجزئيات. ومراده أن العموم العادى المبنى على الاستقراء لا يوجب عدم التخلف بل الذى يوجب عدم التخلف إنما هو العموم العقلى، لأن العقليات طريقها البحث والنظر. وأما الشرعيات فطريقها الاستقراء ولا ينقضه تخلف بعض المفردات.

ثالثاً: ومن ناحية أخرى فإن تخلف مسألة ما عن قاعدة ما يلزم منه اندراج هذه المسألة المستثناه تحت قاعدة أخرى - فالمسألة المخرجة تندرج ظاهراً تحت قاعدة ولكنها حقيقة مندرجة تحت أخرى، فليس إذا استثناء جزئية من قاعدة ما بقادح فى كلية هذه القواعد ولا بمخرج لتلك الجزئية عن الاندراج تحت قاعدة أخرى.

وستأتى أمثلة كثيرة لذلك حين دراستنا للقواعد.

**رابعاً: الفرق بين القاعدة والضابط:**

١ - القاعدة تنطبق على جميع جزئياتها غالباً أما الضابط فهو ينطبق على جميع جزئياته لا غالباً بل كلياً كضابط يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.

٢ - فروع القاعدة ليست من باب واحد مثل "المشقة تجلب التيسير" فهى تدخل فى الصيام والطهارة والصلاة وغيرها. وقاعدة "الأمور بمقاصدها" فهى تكاد تدخل فى جميع أبواب الفقه. أما فروع الضابط فهى من باب واحد أو نوع واحد مثل قولهم: "الماء طهور ما لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه

بشئ خالطه ولم يكن مما يصعب فصله عنه" وقولهم "كل صلاة بطلت على الإمام بطلبت على المأموم إلا فى سبق الحدث والنسيان" وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا".

فكل مثال من هذه الأمثلة يختص بباب معين، وليست هى فى مرتبة القواعد التى تجمع فروعا من أبواب مختلفة.

٣ – القاعدة تعتمد على دليل مثل قاعدة "الضرر يزال" دليلها قول الرسول صلى الله عليه وسلم "لا ضرر ولا ضرار".

أما الضابط فلا يعتمد على دليل مثل ضابط "كل فاعل مرفوع".

٤ – جزئيات القاعدة منتشرة فى أبواب الفقه وفيما يجد من أحداث فى الحياة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. بخلاف الضابط فجزئياته غير منتشرة أى لا يكون إلا فى محل واحد.

**خامساً: الفرق بين القاعدة الفقهية والنظرية الفقهية:**

**معنى النظرية الفقهية:** النظرية مشتقة من النظر، وهو فى اللغة تأمل الشئ بالعين أو بالعقل أو بهما معا.

**والنظرية العلمية:** قضية تثبت بالبرهان، وجمعها نظريات، وهى عبارة عن جملة من التصورات مؤلفة تأليفا عقليا تهدف إلى ربط النتائج بالمقدمات.

**أما النظرية الفقهية** فإنها أعم من القاعدة وأشمل، فهى عبارة عن موضوعات فقهية لها أركان وشروط وتجمع بينها روابط فقهية تجمعها وحدة موضوعية تحكم عناصرها جميعا، وذلك كنظرية الملكية ونظرية العقد

ونظرية الإثبات.

فمثلا نظرية الإثبات فى الفقه الجنائى الإسلامى تألفت من عدة عناصر وهى:

حقيقة الإثبات. الشهاد – شروط الشهادة – كيفية الشهادة – الرجوع عن الشهادة – مسئولية الشاهد – الإقرار – القرائن – الخبرة – معلومات القاضى – الكتابة – اليمين – القسامة – اللعان.

هذا هو المنهج الجديد فى تكوين النظريات العامة، إذ كل موضوع عنصر من عناصر هذه النظرية، وتندرج تحته فصول، والربط بينها علاقة فقهية خاصة.

ومن هذا البيان يتضح الفرق بين القاعدة والنظرية، فالقواعد الفقهية من النظريات الفقهية بمنزلة الضوابط.

فقاعدة "العبرة فى العقود للمقاصد والمعانى "مثلا ليست سوى ضابط فى ناحية مخصوصة من أصل نظرية العقد. وهكذا سواها من القواعد.

والنظريات الفقهية تندرج تحتها القواعد الفقهية، فتكون لها بمنزلة الجزء من الكل، وقد تصلح النظرية قاعدة كبرى لقواعد كثيرة يجمعها رابط، مثل نظرية الضرورة. فإن تحتها قواعد كثيرة، ونظرية العرف تندرج تحتها قواعد كثيرة.

وقد اكتسب هذا التقسيم والتنويع من اختلاط رجال الفقه برجال القانون فسلكوا مسلكهم فى تأصيل الفقه الإسلامى وتقنينه على نحو يشبه ما فعله رجال القانون.

وهذا يثبت أن الفقه الإسلامى غنى كل الغنى بقواعده وضوابطه وأنه

يصلح للتقنين والتطبيق فى كل زمان ومكان دون أن يتعارض مع المصالح العامة بل يحققها بأفضل مما يحققها القانون الوضعى(١).

## سادساً: نشأة القواعد الفقهية:

يعتبر الإمام أبو طاهر الدباس إمام الحنفية بما وراء النهرين هو أول من ألف فى القواعد الفقهية يتضح ذلك مما ذكره كل من جلال الدين السيوطى، وابن نجيم الحنفى نقلاً أن القاضى أبو سعيد الهروى أن بعض أئمة الحنفية بهراة بلغه أن الإمام أبو طاهر الدباس إمام الحنفية بما وراء النهر ردّ جميع مذهب أبى حنيفة إلى سبع عشرة قاعدة - فسافر إليه - وكان أبو طاهر ضريراً وكان يكرر كل ليلة تلك القواعد بمسجده بعد أن يخرج الناس منه، فالتف الهروى بحصير وخرج الناس وأغلق أبو طاهر باب المسجد وسرد تلك القواعد سبعاً فحصلت للهروى سعلة فأحس به أبو طاهر فضربه وأخرجه من المسجد ثم لم يكررها فيه بعد ذلك فرجع الهروى إلى أصحابه وتلا عليهم تلك السبع".

قال القاضى أبو سعيد فلما بلغ القاضى حسين ذلك رد جميع مذهب الشافعى إلى أربع قواعد، الأولى "اليقين لا يزال بالشك"، وأصل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم "إن الشيطان ليأتى أحدكم فى صلاته فيقول لو أحدثت فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً".

الثانية "المشقة تجلب التيسير"، قال تعالى: (وما جعل عليكم فى الدين من حرج)، وقال صلى الله عليه وسلم "بعثت بالحنيفية السمحة"،

---

(١) انظر: المواهب الجلية ١٢، ١٣.

الثالثة "الضرر يزال"، قال صلى الله عليه وسلم "لا ضرر ولا ضرار"،

الرابعة العادة محكمة "لقوله صلى الله عليه وسلم: "ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن".

قال بعض المتأخرين فى كون هذه الأربع دعائم الفقه كله نظر. فإن غالبه لا يرجع إليها إلا بواسطة وتكلف، وضم بعض الفضلاء إلى هذه قاعدة خامسة وهى "الأمور بمقاصدها" لقوله صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنيات" قال الشافعى يدخل فى هذا الحديث ثلث العلم.

ويقال إن أقدم مجموعة وصلت إلينا فى شكل رسالة خاصة "قواعد الكرخى" وهى مشروحة من أبى حفص عمر النسفى، والظاهر أن الكرخى أخذ قواعد الدباس وأضاف إليها فجاءت مجموعتها سبع وثلاثين قاعدة.

ثم جاء الإمام الدبوسى فوضع كتابه "تأسيس النظر" وهو من فقهاء القرن الرابع الهجرى وقد جمع فيه علم الخلاف.

ثم جاء ابن نجيم الحنفى فجمع فى هذا الفن خمساً وعشرين قاعدة، ثم تتابع فقهاء المذاهب الأخرى فى التأليف فى القواعد وكان القرن الثامن الهجرى أحفل القرون بالتأليف فيها.

## سابعاً: بم تتميز القواعد الفقهية وما مكانتها فى الشريعة الإسلامية ؟

تتميز القواعد الفقهية ١- الإيجاز فى اللفظ مع عموم المعنى وشموله للمسائل الجزئية فنرى القاعدة تصاغ من كلمتين فقط كقاعدة "العادة محكمة" أو بضع كلمات كقاعدة "المشقة تجلب التيسير" فكل من هذه القواعد وغيرها

تعتبر من جوامع الكلم إذ يندرج تحتها ما لا يحصى من المسائل الفقهية المختلفة.

٢ – أيضاً تمتاز هذه القواعد أنها تضبط فروع الأحكام العملية وتربط بينها برابطة تجمعها وإن اختلفت موضوعاتها وأبوابها. ولولا هذه القواعد الفقهية لبقيت الأحكام الفقهية فروعاً مشتتة قد تتعارض ظواهرها دون أصول تمسك بها وتبرز من خلالها العلل الجامعة.

وقال القرافى فى مقدمة كتابة الفروق "إن الشريعة المعظمة المحمدية زاد الله تعالى منارها شرفاً وعلواً اشتملت على أصول وفروع، وأصولها قسمان: أحدهما المسمى بأصول الفقه وهو فى غالب أمره ليس فيه إلا قواعد الأحكام الناشئة عن الألفاظ العربية خاصة وما يعرض لتلك الالفاظ من النسخ والترجيح ونحو الأمر للوجوب والنهي للتحريم وما خرج عن هذا النمط إلا كون القياس حجة وخبر الواحد وصفات المجتهدين.

والقسم الثانى: قواعد كلية فقهية جليلة، كثيرة العدد عظيمة المدد – مشتملة على أسرار وحكمه: لكل قاعدة من الفروع فى الشريعة ما لا يحصى، ولم يذكر منها شئ فى أصول الفقه وإن اتفقت الإشارة إليه هنالك على سبيل الاجمال، فبقى تفصيله لم يتحصل.

وهذه القواعد مهمة فى الفقه عظيمة النفع، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه ويشرُف، ويظهر رونق الفقه ويعرف، وتتضح مناهج الفتوى وتكشف. فيها تنافس العلماء، وتفاضل الفضلاء، وبرز القارح على الجذع، وحاز قصب السبق من فيها برع. ومن جعل يخرج الفروع بالمناسبات

الجزئية دون القواعد الكلية تناقضت عليه الفروع واختلفت... واحتاج إلى حفظ الجزئيات التى لا تتناهى، وانتهى العمر ولم تقض نفسه من طلب مناها.

ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات لاندراجها فى الكليات، واتحد عنده ما تناقض عند غيره الخ ما قال(١).

**ثامناً: الفائدة من دراستنا لعلم القواعد الفقهية:**

لدراسة القواعد الفقهية وحفظها والعناية بها فوائد جمة للفقيه المجتهد والقاضى والإمام والمفتى: من هذه الفوائد.

١- لهذه القواعد أهمية فقهية ومكانة كبرى فى أصول التشريع لأنها جمعت الفروع الجزئية المشتتة التى قد تتعارض ظواهرها تحت رابط واحد يُسهّل الرجوع إليها ويجعلها قريبة المتناول.

٢- إن دراسة هذه القواعد تسهل على العلماء غير المختصين بالفقه الاطلاع على الفقه الإسلامى ومدى استيعابه للأحكام ومراعاته للحقوق والواجبات.

٣- إن دراسة القواعد الفقهية تكون عند الباحث ملكة فقهية قوية تنير أمامه الطريق لدراسة أبواب الفقه الواسعة والمتعددة ومعرفة الأحكام الشرعية واستنباط الحلول للوقائع المتجددة والمسائل المتكررة.

٤- إن دراسة القواعد تساعد الفقيه على ربط الفقه بأبوابه المتعددة بوحدات موضوعية يجمعها قياس واحد، مما يساعد على حفظ الفقه وضبطه.

---

(١) انظر: الفروق للقرافى ٢/ ٣.

٥- إن دراسة القواعد الفقهية والإلمام بها واستيعابها يعين القضاة والمفتين والحكام عند البحث عن حلول للمسائل المعروضة والنوازل الطارئة بأيسر سبيل وأقرب طريق.

٦- لما كانت القواعد الفقهية موضع اتفاق بين الأئمة المجتهدين ومواضع الخلاف فيها قليلة فإن دراسة هذه القواعد تربى عند الباحث ملكة المقارنة بين المذاهب المختلفة وتوضح له وجوه الاختلاف وأسبابه بين المذاهب.

## تاسعاً: مصدر القواعد الفقهية وأدلة ثبوتها:

لكل قاعدة فقهية دليلها ومصدر ثبوتها من الكتاب والسنة أو الإجماع أو الاستدلال القياسى الفقهى أو المعقول:

١ – فمن القرآن الكريم قوله تعالى "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل"(١).

ووجه دلالة الآية أن النهى شامل لكل تصرف يؤدى إلى أكل الأموال بالباطل من غير وجه مشروع يحله الله ورسوله.

٢ – وقوله سبحانه: "يأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود"(٢) فالأمر يقتضى الوفاء بكل عقد واحترام كل ما يلتزم به الانسان مع الناس.

٣ – ومن السنة قوله ﷺ "لا ضرر ولا ضرار" فالحديث نص فى تحريم الضرر بأنواعه لأن لا النافية تفيد استغراق الجنس لأن الحديث وإن كان

(١) من الآية ١٨٨ من سورة البقرة.
(٢) آية [١] من سورة المائدة.

خبراً لكنه فى معنى النهى فيصير المعنى "اتركوا كل ضرر وكل ضرار".

٤ - وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام "المسلمون عند شروطهم" فظاهر المعنى وجوب احترام كل ما رضيه المتعاقدان من الشروط إلا الشروط التى تحل الحرام أو تحرم الحلال كما ورد فى الرواية.

٥ - ومن الاجماع قولهم "لا اجتهاد مع النص" وقولهم "الاجتهاد لا ينقض بمثله".

٦ - ومن الاستدلال الفقهى القياسى أكثر القواعد الفقهية حيث تعتبر تعليلات الأحكام الفقهية الاجتهادية ومسالك الاستدلال القياسى عليها أعظم مصدر لتقعيد هذه القواعد وإحكام صيغها بعد استقرار المذاهب الفقهية الكبرى وانصراف اتباعها الى تحريرها وترتيب أصولها وأدلتها. مثال ذلك قاعدة "المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً" وقاعدة "الإقرار حجة قاصرة".

**عاشراً: هل يجوز أن نستمد حكماً شرعياً من القواعد الفقهية؟**

لا يجوز أن نجعل القاعدة الفقهية دليلاً على حكم شرعى لسببين:

**الأول:** أن هذه القواعد ثمرة للفروع المختلفة وجامع ورابط لها، وليس من المعقول أن يجعل ما هو ثمرة وجامع دليلاً لاستنباط أحكام هذه الفروع.

**السبب الثانى:** أن معظم هذه القواعد لا تخلو عن المستثنيات، فقد تكون المسألة المبحوث عن حكمها من المسائل والفروع المستثناه. ولذلك لا يجوز بناء الحكم على أساس هذه القواعد، ولا يسوغ تخريج أحكام الفروع عليها، ولكنها تعتبر شواهد مصاحبة للأدلة يستأنس بها فى تخريج الأحكام للوقائع الجديدة قياساً على المسائل الفقهية المدونة.

**الحادى عشر: أنواع القواعد الفقهية:**

القواعد الفقهية المأثورة في الفقه الإسلامى ليست على درجة واحدة من العموم والشمول - كما أنها ليست جميعها متفقاً عليها بين المذاهب.

**أولاً:** فمن حيث سعة استيعاب القاعدة وشمولها للمسائل الفقهية فإن أوسع هذه القواعد أطلق عليها العلماء **"القواعد الكلية الكبرى"** وقد عدّها الأكثرون خمساً وهى:

١ - **قاعدة:** الأمور بمقاصدها.

٢ - **قاعدة:** اليقين لا يزول بالشك.

٣ - **قاعدة:** المشقة تجلب التيسير.

٤ - **قاعدة:** الضرر يزال - أو - لا ضرر ولا ضرار.

٥ - **قاعدة:** العادة محكّمة.

وهذه القواعد الخمس متفق على اعتبارها والاعتداد بها والعمل بموجبها وزاد بعضهم قاعدة "إعمال الكلام أولى من إهماله".

**ثانياً:** هناك قواعد أخرى متفق عليها أيضاً بين المذاهب المختلفة، منها ما يندرج تحت القواعد الست سالفة الذكر، ومنها ما لا يندرج تحت أى منها وهى أقل شمولاً للفروع من سابقتها كقاعدة: **"الاجتهاد لا ينقض بمثله"** وقاعدة **"الإقرار حجة قاصرة"** وإن كانت كل منها تشتمل على فروع من أبواب فقهية مختلفة، وتسمى هذه قواعد فرعية أو جزئية.

**ثالثاً:** وهناك قواعد مذهبية تختص بمذهب دون مذهب أو تنسب لإمام

مذهب دون غيره مع شمولها لكثير من الفروع المختلفة مثل قاعدة "إن التهمة إذا تمكنت من فعل الفاعل حكم بفساد فعله" وهذه القاعدة عند أبى حنيفة وأحمد وخالف فيها الشافعى وأبو يوسف ومحمد تلميذ أبى حنيفة. ومالك.

رابعاً: كما أن هناك قواعد ذوات مجال ضيق من حيث اشتمالها على الفروع الفقهية، فمجالها التطبيقى بعض الفروع الفقهية من باب واحد من أبواب الفقه أو هى تختص بنوع من الأحكام الفرعية لا يعمم فى غير مجاله، ومثل هذه القاعدة الأولى أن يطلق عليها اسم - الضابط - لأنها تضبط أحكاماً من باب واحد أو جزء باب. يقول السبكى فى الاشباه والنظائر: من القواعد ما لا يختص بباب كقولنا "اليقين لا يرفع بالشك" ومنها ما يختص كقولنا "كل كفارة سببها معصية فهى على الفور"، والغالب فيما اختص بباب وقصد به نظم صور متشابهة أن يسمى ضابطاً.

**الثانى عشر: أهم الكتب المؤلفة فى علم قواعد الفقه والفقهاء الذين كتبوها:**

لقد كان لكل مذهب من المذاهب الفقهية رجال كتبوا فى علم قواعد الفقه، وأهم الكتب التى تعتبر مصادر القواعد الفقهية هى:

أولاً: من كتب الحنفية: اهتم الحنفية بتقعيد القواعد أكثر من غيرهم، لأنهم أسبق المذاهب ظهوراً. ولأنهم من أكثر المذاهب استعمالاً للقياس وافتراضاً للمسائل. وتفريعاً للفروع. فاحتاجوا إلى وضع قواعد كلية واصول جامعة لهذه الفروع التى خاضوا فيها. وها هى أهم كتبهم فى هذا الفن:

(١) الرسالة التى كتبها الإمام الكرخى باسم "الأصل" وفيها ست وثلاثين قاعدة بدأ كل قاعدة مها بعنوان الأصل.

(٢) تأسيس النظر للدبوسى وهو أول كتاب ظهر فى الفقه المقارن قبل أن يكون فى قواعد الفقه لأن موضوع الكتاب هو بيان سر منشأ الخلاف بين الفقهاء.

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفى المصرى وهو من أشهر كتب القواعد الفقهية.

(٤) مجلة الأحكام العدلية والتى صدرت فى عهد الدولة العثمانية. وهى أول محاولة فى تقنين الشريعة الإسلامية فى العصر الحديث. واشتملت فى مجموعها على (١٨١٥) مادة تتصدرها (٩٩) قاعدة من القواعد الفقهية فى شكل مواد ذات أرقام متسلسلة كالقوانين. وهى تأليف لجنة من علماء الدولة العثمانية وظهرت عام ١٢٩٢هـ.

وقد التزمت الجمعية القائمة بهذا العمل بالأخذ بالأقوال الراجحة والمفتى بها من مذهب أبى حنيفة. عدا مسائل قليلة أخذت فيها بما ليس راجحاً فى هذا المذهب.

## ثانياً: مذهب المالكية:

(١) **الفروق للإمام القرافى:** إن كتاب الفروق لا يتناول أشباها ونظائر للقياس والإلحاق وإنما يتناولها لبيان علة اختلاف الحكم فيها مع التشابه الكامل بينها، وعدة من كتب الفقه فيه ما فيه من التسامح. ومع هذا فإن هذا الكتاب من أروع كتب الفقه وأجلها قدراً وأعمقها فكراً، أتى فيه هذا المؤلف بما لم يسبق إليه. فقد امتاز ببيان الفروق بين القواعد، فى حين أن الكتب التى ألفت قبل هذا الكتاب بعنوان الفروق كان موضوعها بيان مسائل جزئية تشابهت

صورها واختلفت أحكامها، وقد جمع فيه خمسمائة وثمان وأربعين قاعدة مع إيضاح كل قاعدة بما يناسبها من الفروع.

(٢) كتاب "القواعد" للمقرى نسبة إلى "مقرة" قرية من قرى إفريقيا، وقد جمع فيه ما يقرب من الف ومائتى قاعدة وضابط، ومعظمها قواعد وضوابط مذهبية.

(٣) كتاب "إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك" للشيخ أحمد ابن يحيى محمد التلمسانى الونشريسى.

ويتضمن الكتاب مائة وثمانى عشرة قاعدة ومعظم القواعد المذكورة فى الكتاب هى قواعد مذهبية تخدم المذهب المالكى.

وقد أردف كل قاعدة بما يناسبها من الفروع الفقهية من أبواب مختلفة تصل فى مجموعها إلى نحو ألفى مسألة وصورة. جلها خلافية.

**ثالثاً - من كتب الشافعية:**

(١) "قواعد الأحكام فى مصالح الأنام" للعز بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء. إن غرض عالمنا الجليل العز بن عبد السلام من تأليف هذا الكتاب جمع القواعد الفقهية وتنسيقه على نمط معين، ولكن كان غرضه من تأليفه بيان مصالح الطاعات والمعاملات وسائر التصرفات، وبيان مقاصد المخالفات ليسعى العباد فى درئها. والكتاب فريد فى نوعه يقود العباد إلى ربهم فى جو روحانى لا يشعر القارئ له أنه أمام قواعد جافة خالية من أسباب الوصول إلى تحصيل سعادة الدنيا والآخرة معاً. ولكنه يجد فيه مع القواعد الفقهية الدقيقة ما يدفعه إلى تهذيب النفس والترقى فى معالج القدس.

(٢) الأشباه والنظائر للشيخ تاج الدين ابن السبكى. وكتابه هذا يحتل مكاناً مرموقاً بين مؤلفات هذا الفن، لما أبان فيه المؤلف من وجوه القواعد الفقهية والأصولية. وأتى فيه بدرر علمية نفيسة، أشاد به كثير من العلماء، وساروا على نهجه فى التأليف.

(٣) المنثور فى ترتيب القواعد الفقهية للشيخ محمد بن بهادر بن عبد الله بدر الدين الزركشى المصرى، وقد اشتمل كتابه على حوالى مائة قاعدة مرتبة على حسب حروف المعجم، وقد شرحه الشيخ سراج الدين عمر بن عبد الله العبادى المصرى.

(٤) الأشباه والنظائر لابن الملقن، وهذا الكتاب قد رتبه مؤلفه على الأبواب الفقهية ما يضبط تلك الأبواب ويجمع مسائلها.

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطى وكتابه هذا من أشهر الكتب فى هذا الفن وأغزرها مادة وأحسنها ترتيباً وتنسيقاً، وقد جاء فيه المؤلف بخلاصة الكتب المتقدمة فى القواعد الفقهية.

## رابعاً – كتب الحنابلة:

(١) كتاب "القواعد" لابن رجب الحنبلى وضعه مؤلفه على مائة وستين قاعدة وختمه بإحدى وعشرين فائدة. وهذا الكتاب فيه علم غزير، ومؤلفه واسع الإطلاع، وذهنه مرتب، وأسلوبه شيق، وقد استطاع أن يجمع بين المسائل الفقهية فى المذهب الحنبلى، فلم يترك شاردة تمر دون أن يمسك بها أو واردة تفوته دون أن يضعها فى مكانها، كل ذلك بأسلوب رائق ولفظ شائق وتأليف جيد فى الفقه الحنبلى.

وكتابه هذا عظيم القيمة حيث يحمل ثروة فقهية تجل عن الوصف إلا أنه ليس كتاب قواعد بالمعنى الدقيق المعروف.

(٢) القواعد النورانية الفقهية لابن تيمية، وكتابه هذا ليس كتابا للقواعد الفقهية بالمعنى الذى عرفناه وإنما تناول فيه بعض الموضوعات الفقهية وشرحها وحللها وبينها ووضح ما فيها من قواعد فقهية وضوابط تحكمها، وبيان اختلاف الفقهاء ومجمعهم، ومن قرأ كتب الإمام ابن تيمية يجد فيها كثيرا من القواعد الفقهية التى اعتمد عليها فى التصحيح والترجيح.

وفى عصرنا هذا يوجد الكثير من كتب القواعد الفقهية والتى قام مؤلفوها بجمع القواعد وشرحها ودراستها.

## الثالث عشر: التعريف بعلم الأشباه والنظائر وأهميته:

"الأشباه والنظائر" الأشباه جمع شبيه والنظائر جمع نظير، وهذا من عطف المرادف لأن شبيه الشئ نظيره، ونظير الشئ شبيهه.

ومعنى علم الأشباه والنظائر جمع الحوادث المتشابهة المعبر عنها بالفروع ووضعها تحت القاعدة الكلية، وعلى هذا فلا يمكننا الوصل إلى القاعدة الكلية ومعرفتها إلا بعد معرفة الفروع المتشابهة المندرجة تحتها.

وهذه الطريقة اتبعها الحنفية لأنها تنقل الدارس من الجزء إلى الكل، ومن المحسوس إلى المعقول. وهذا هو التدرج المعقول، فالحنفية فرعوا ثم قعدوا، أما الشافعية فقعدوا ثم فرعوا، ولا شك أن طريقة الحنفية أنسب وأمثل.

فمتى علمنا الأشباه والنظائر انتقلنا منها إلى القاعدة "الأمر الكلى"، فالوضوء عمل والزكاة عمل وكل عمل يحتاج إلى نية، ينتج أن كل هذه الأمور لابد لها من نية.

والأشباه هى كل فرع فقهى بينه وبين الآخر وجه شبه فيتآخيان فى وجه الشبه ويرتبطان بالأم التى هى القاعدة الكلية وكذلك النظائر، وشبيه الشئ منجذب إليه.

فعلم الأشباه والنظائر يعلمنا بحقائق الفقه ومداركه والمراد بالمدرك هنا الدليل أى أماكن أدلة الفقه الشرعية، فالدليل مكان معنوى للحكم، فهو مكان اعتبارى تشبيهاً للأمر المعنوى بالأمر المحسوس.

## الرابع عشر: الأصل الذى قام عليه علم القواعد الفقهية:

الأصل الذى قام عليه هذا العلم هو خطاب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - إلى أبى موسى الأشعرى والذى نصه "من عبد الله عمر بن الخطاب أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس:

سلام عليك، أما بعد: فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة، فافهم إذا أدى إليك، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له، آس بين الناس فى وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطمع شريف فى حيفك، ولا ييأس ضعيف من عدلك، البينة على من ادعى واليمين على مَن أنكر، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً، لا يمنعك قضاء قضيته اليوم راجعت فيه عقلك وهديت فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق، فإن الحق قديم، ومراجعة الحق خير من التمادى فى الباطل، الفهم الفهم فيما يختلج فى صدرك

مما ليس فى الكتاب والسنة، اعرف الأمثال والأشباه ثم قس الأمور عندك، فاعمد إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق فيما ترى، واجعل لمن ادعى حقاً غائباً أو بينة غائبة أمدا ينتهى إليه، فإن أحضر بينته أخذت له حقه، وإلا استحللت عليه القضية، فإنه أنفى للشك وأجلى للعمى، والمسلمون عدولا بعضهم على بعض إلا مجلوداً فى حد أو مجرباً عليه شهادة زور أو ظنيناً فى ولاء أو نسب فإن الله تعالى تولى منكم السرائر، ودرأ بالبينات والأيمان، وإياك والقلق والضجر والتأذى بالخصوم والتنكر عند الخصومات، فإن القضاء فى مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر، ويحسن به الذخر، فمن خلصت نيته فى الحق ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس، ومن تخلق للناس بما يعلم الله أنه ليس من نفسه، شانه الله وعابه، فما ظنك بثواب عند الله عز وجل فى عاجل رزقه وخزائن رحمته، والسلام عليك ورحمه الله".

**الخامس عشر: التوجيهات التى يتضمنها خطاب عمر - رضى الله عنه:**

يتضمن خطاب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - التوجيهات الآتية:

١ - التنبيه إلى خطر القضاء ومدى هذه المسئولية.

٢ - يجب على القاضى أن يتحمل أمانة القضاء فى وعى وإدراك.

٣ - بيان أهم المبادئ التى يقوم عليها القضاء. وهى: البينة على من أدعى واليمين على من أنكر".

٤ - بيان مبادئ الاجتهاد حيث قال له: "قس الأمور عندك".

٥ - المساواة بين الخصوم وعدم التضجر والتأذى منهم.

٦ - وجوب تعيين القضاة للمحافظة على القضاء بالحق.

# المحتويات

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|